المبحث الخامس

حذف الواو مع المعطوف

يسمي البلاغيون هذا النوع الذي يُكتفى فيه بالمعطوف عليه « إيجازًا بالحذف» ، لأنهم يقدرون له معطوفًا مع الواو يعبرون عنه بألفاظ تدل عليه ، وسواء كان تقديرهم مقصودًا بلفظه أو مجرد الدلالة على معناه ، فلا يعدو أن يكون تقريبًا للمعنى ، وإفصاحًا عن المقدر ، وهو ضرب من الإيجاز البليغ الذي يتردد كثيرًا في القرآن الكريم لأغراض متنوعة نشير إلى بعضها :

التنبيه على شرف المذكور :

من ذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسُوا سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾ (آل عمران:١١٣) .

فقد اكتفي في الآية بذكر المعطوف عليه ، وهو الأمة الصالحة ، وترك قسيمها ومقابلها ، لأن ما قبل الآية يدل عليه ، كقوله ﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ (آل عمران:١١٠) وكأن النظم الكريم الذي أطنب في وصف هذه الأمة الصالحة ، لا يعتد بمن سواهم تحقيرًا لهم حتى كأنه يتنزه عن لَفْقِهم بهم .

يقول الرماني في تفسيره : « يقال : لم ذكر في الآية مع سواء أحد الفريقين دون الآخر ، ولم يجز مثل ذلك في : سواء على قيامك وقعودك ؟ الجواب فيه قولان :

الأول : أنه محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه ، كما قال أبو ذؤيب :

عَصَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ مُطِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا

ولم يقل : أم غيّ ، لأن حاله ينبئ عنه من جهة أنه يهواها ، فما يبالي أرشد أم غي طلابها . وقال الآخر :

أَرَاكَ فَلا أَدْرِى أَهَمٌّ هَمَمْتُهُ وَذُو الْهَمِّ قَدمًا خَاشِعٌ مُتَضَائِلُ

ولم يقل : أم غيره .... وهذا مذهب الفراء .

والوجه الثاني : أن تكون ﴿ لَيْسُوا سَوَآءً ﴾ تمام الكلام ، ثم يستأنف ما بعده ، كما يقال إذا ذكرت قبيلة ببخل أو جبن : ليسوا سواء ، منهم الجواد والشجاع ، فرفع ﴿ أُمَّةٌ ﴾ على القول الأول بمعنى الفعل ، كأنه قيل : لا تستوي أمة مادية وأمة صالحة ، ورفعه على القول الثاني بالابتداء ، وغلط بعضهم فزعم أنه لا يجوز الاقتصار في ﴿ سَوَآءً ﴾ على أحد الذكرين دون الآخر ، وإنما يجوز في ما أدرى ، وما أبالي ، وذهب عليه الفرق بين الاقتصار والحذف ، وهو أن الحذف لا بد فيه من خلف يستغنى به عن المحذوف ، والاقتصار ليس كذلك »[1] .

ونلاحظ أن تقدير الرماني (لا تستوي أمة مادية وأمة صالحة) غير ما قدره الفراء بقوله « لا تستوي أمة صالحة وأخرى كافرة »[2] وهو الأليق بالغرض ، والأوفق بما سبقه من قوله تعالى: ﴿ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ تقديمًا للأشرف ، على مثال قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الزمر:٩) ، ولذا جعلت المقدر هو المعطوف لا المعطوف عليه متابعة للفراء .

وعليه قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ﴾ (الحديد:١٠) ، وهو كسابقه في حذف المعطوف مع حرف العطف ، لوجود دليل على المحذوف بغرض التنبيه على شرف المذكور . يقول العصام : « (أي ومن أنفق من بعده وقاتل) بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف العطف

---

(١) الجامع لعلم القرآن الجزء العاشر .

(٢) معاني القرآن ١/٢٣٠.

(بدليل ما بعده) وهو قوله : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ ﴾»[1] .

ومنه أيضًا قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾ (لقمان:٣٢) ، فقد ذكر أحد الفريقين وهم المقتصدون ، وترك مقابله بدليل قوله ﴿ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ وكأنه ينبه إلى أن مسلك الفريق المذكور هو الأمثل ، والمنسجم مع ما يقضي به حق الشكر ، وواجب العرفان بالجميل ، ومن سواهم شذوا عن قوانين المنطق والعرف بجحودهم لفضل الله . يقول الألوسي : «وأيًّا ما كان فالظاهر أن المقابل لقسم المقتصد محذوف ، دل عليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ ﴾»[2].

الدلالة على الكثرة وتجاوز حد الإحصاء :

وذلك كقوله تعالى : ﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾ (آل عمران:٩٧) يقول الشهاب : «ويجوز أن تذكر هاتان الآيتان ، ويطوي ذكر غيرهما ، دلالة على تكاثر الآيات ، كأنه قيل : فيه آيات بينات مقام إبراهيم ، وأمن من دخله ، وكثير سواهما ، ونحوه في طي الذكر قول جرير :

كَانَتْ حَنِيفَةُ أَثْلاثًا فَثُلُثُهُمُ ... مِنَ الْعَبِيدِ وَثُلُثٌ مِنْ مَوَالِيهَا

ومنه قوله ﷺ : (حبب إليَّ من دنياكم ثلاث : الطيب والنساء وقرة عيني في الصلاة) انتهى . وفصل البيت بقوله ونحوه ، لأنه مثله في طي الذكر وإن لم يكن لغرض الاشتهار وقصد الكثرة كما في الآية ، بل لقصد السكوت عما ليس بذم ، وهو الثلث الصميم ، ولأنه هو الأصل المعلوم ، فلا حاجة لذكره ، وأما الحديث فقوله (وقرة عيني) كلام مبتدأ قصد به الإعراض عن ذكر الدنيا ،

---

(١) الأطول ٣٨/٢ .

(٢) روح المعاني ١٠٦/٢١ .

وما يحبب منها ، وليست عطفًا على الطيب والنساء ، لأنها ليست من الدنيا ، وهذا بناء على ذكر ثلاث فيه» [1] .

والذي أراه أن الحديث ليس مما ترك فيه ذكر المعطوف ، لأن لفظ « ثلاث » لم يرد في رواية صحيحة ، فهو زيادة مفسدة للمعنى ، فقد رواه الإمام أحمد والنسائي والحاكم والبيهقي بغير لفظ ثلاث ، وفي « الجامع الصغير » ، ورد لفظ الحديث بدون لفظ ثلاث ، فقال المناوي في شرحه للجامع : « هذا لفظ الوارد ، ومن زاد كالزمخشري والقاضي لفظ ثلاث فقد وهم . قال الحافظ العراقي في أماليه : لفظ ثلاث ليست في شيء من كتب الحديث ، وهي تفسد المعنى . وقال الزركشي : لم يرد فيه لفظ ثلاثة ، وزيادتها مخلة للمعنى ، فإن الصلاة ليست من الدنيا . وقال ابن حجر في تخريج الكشاف : لم يقع في شيء من طرقه ، وهي تفسد المعنى إذ لم يذكر بعدها إلا الطيب والنساء» [2] ، أما البيت فقد ترك فيه ذكر الثالث لأنه معلوم ، ولأن في الإعراض عن ذكره إيهامًا بعدم وجوده ، زيادة في الذم ، ومبالغة في الهجاء ، وهو غير الآية التي ترك فيها ذكر المعطوف إيذانًا بكثرته وتجاوزه حد الإحصاء .

التنبيه على أنه أمر محقق وأصل معلوم :

ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ﴾ (الأنعام:١٣٦) .

يقول الألوسي : « وأصل النظم الكريم : وجعلوا لله إلخ ولشركائهم ، فطوى ذكر الشركاء ، لأنه ـ على ما قيل ـ أمر محقق عندهم ، وأشير إلى تقديره بالتصريح في قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ﴾ » [3] .

---

(١) حاشية الشهاب ٤٨/٣ .

(٢) شرح الجامع الصغير للمناوي ٣٧٠/٣٠ ، مطبعة مصطفى محمد ، ط. أولى ١٣٥٦هـ

(٣) روح المعاني ٣٢/٨ .

ونلمس في طي المعطوف فوق ما ذكره الألوسي مرارة التهكم بهذه العقول الآفنة التي انعكست لديها الحقائق فصار ما لله لغيره ، وكأنهم يمنون عليه بهذا النصيب الذي يقتطعونه من حق أصنامهم ، مما يدل على أن هواهم معها ، وليس لله في قلوبهم نصيب .

التنبيه على أن المذكور من الضدين هو الأهم والأنسب للمقام :

من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ (الأنعام:١٩) ، فإن الآية جاءت في معرض الرد على المشركين ، وتخويفهم عذاب الله وبطشه ، فكان الأهم والأنسب هو الإنذار لا التبشير ، ومن ثَمَّ اكتفى به ، لأن فيه دليلاً على المتروك . يقول أبو حيان : « والمعنى : لأنذركم ولأبشركم ، فحذف المعطوف لدلالة المعنى عليه ، أو اقتصر على الإنذار لأنه في مقام تخويف لهؤلاء المكذبين بالرسالة المتخذين غير الله إلهًا » [(١)] .

ويقول البيضاوي في قوله تعالى : ﴿ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ (فاطر:٢٤).

« والاكتفاء بذكره للعلم بأن النذارة قرينة البشارة ، سيما وقد قرن به من قبل ، ولأن الإنذار هو الأهم المقصود من البعثة » [(٢)] .

ومما ترك فيه ذكر المعطوف لأن المعطوف عليه أدل على الغرض الذي سيق الكلام من أجله قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾ (الأنعام:٩٩).

فلما كانت الآية في معرض الامتنان من الله بالفضل على عباده كان ذكر القرينة أدل على تسخير الله ما في الأرض لخير عباده حتى صار البعيد قريبًا بأمره . يقول الزجاج : « ولم يقل : ومنها قنوان بعيدة ، لأن في الكلام دليلاً أن

---

(١) البحر المحيط ٤/٩١ .

(٢) أنوار التنزيل ٢/٢٧١ الحلبي .

البعيدة السحيقة من النخل قد كانت غير سحيقة ، واجتزئ بذكر القريبة عن ذكر البعيدة ، كما قال عز وجل ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾» [1] .

وقد ذهب بعض المفسرين في قوله تعالى : ﴿ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ إلى أنه من الاكتفاء بذكر أحد الضدين ، واختص بالذكر ما هو أهم بالنسبة إلى المخاطبين من العرب الذين يعيشون في جو شديد الحرارة ، ولا يشتكون من شدة البرد . يقول الزمخشري : «لم يذكر البرد لأن الوقاية من الحر أهم عندهم ، وقلما يهمهم البرد لكونه يسيراً محتملاً ، وقيل : ما يقي من الحر يقي من البرد ، فدل ذكر الحر على البرد» [2] .

وقد اختار البيضاوي الوجه الأول ، فعلل الشهاب ذلك بقوله : «وترك قول الزمخشري (أو لأن ما يقي الحر يقي من البرد) لأنه خلاف المعروف ، إذ وقاية الحر رقيق القمصان ورفيعها ، ووقاية البرد ضده ، وكون وقاية الحر أهم لشدته بأكثر بلادهم قيل يبعده ذكر وقاية البرد سابقًا في قوله ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾ (النحل:٥) وهو وجه الاقتصار على الحر هنا لتقدم ذكر خلافه ثمة فتأمل» [3] .

وما أراه أن الآية ترك فيها ذكر المعطوف لوجود ما يدل عليه قبله وهو قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا ﴾ (النحل:٨١) ، فالظلال وقاية من الحر ، كما أن الأكنان وقاية من البرد ، ولكنه خص الحر بالذكر ، لأن الوقاية منه أشد وأصعب ، حيث إن الحرارة تشتد نهارًا ، وهو زمن السعي والمعاش ، مما يتطلب معه مواجهة حر الشمس طلبًا للرزق، وإبقاءً على الحياة ، بخلاف البرد الذي يشتد ليلاً مما يمكن التحرز عنه بوسائل أخرى ، من اللجوء إلى الأكنان وإيقاد النار والتلفع بجلود الإبل وغير ذلك . فما خلق الله لهم ووجههم إليه ـ من نعمة السرابيل لمواجهة الحر حتى

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٠٣/٢ .
(٢) الكشاف ٤٢٣/٢ .
(٣) حاشية الشهاب ٣٦٠/٥ .

لا يعوقهم عن السعي ـ هو كمال النعمة ، وذكره أهم في مجال الامتنان بنعمه على عباده .

ترك المعطوف للتعريض بالمخاطب :

مثاله قوله تعالى على لسان شعيب عليه السلام : ﴿ وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ ﴾ (هود:٩٣) .

فقد ذكر شعيب ـ عليه السلام ـ في تهديده ، عمله وعمل قومه ، ثم اقتصر في العاقبة على ذكر أحد الفريقين ممن يحل به العذاب ، ويتصف بالكذب ، ولو جرى على مقتضى الظاهر لقال من يحل عليه العذاب ومن هو ناج ، ومن يتبين كذبه ، ومن يظهر صدقه ، ولكنه اكتفى بعاقبتهم دونه تعريضًا بكذبهم ، وثقة في حلول العذاب بهم ، وهو أوقع في مجال التهديد . وهذا غير ما ذهب إليه الزمخشري الذي يرى أن الفريقين ذكرا صراحة : المخاطبون في قوله ﴿ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ ﴾ وشعيب في قوله ﴿ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ ﴾ جريًا على اعتقاد المخاطبين في كذبه تجهيلاً لهم في دعواهم هذه . يقول الزمخشري : «فإن قلت : قد ذكر عملهم على مكانتهم وعمله على مكانته ، ثم أتبعه ذكر عاقبة العاملين منه ومنهم ، فكان القياس أن يقول : من يأتيه عذاب يخزيه ومن هو صادق ، حتى ينصرف من يأتيه عذاب يخزيه إلى الجاحدين ، ومن هو صادق إلى النبي المبعوث إليهم ؟ قلت : القياس ما ذكرت ، ولكنهم لما كانوا يدعونه كاذبا قال : ومن هو كاذب ، يعني : في زعمكم ودعواكم ؛ تجهيلاً لهم»[1] .

وهو وجه لا تظاهره الآيات الواردة في مثله من الاكتفاء بعاقبة أحد الفريقين ، وأقربها ما ورد في نفس السورة من قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ (هود:٣٩) ، وهو وصف فريق واحد بلا نزاع .

---

(١) الكشاف ٢/٢٩٠.

وقد أحسن ابن المنير تقدير وجه الاكتفاء بالمعطوف عليه ، والتعريض بالمعطوف ، ورد كلام الزمخشري ، وهو ما أورده بتمامه حرصًا على الفائدة . يقول ابن المنير : « والظاهر ـ والله أعلم ـ أن الكلامين جميعًا لهم ، وهو قوله من يأتيه عذاب يخزيه مضمن ذكر جرمهم الذي يجازون به وهو الكذب ، ويكون من باب عطف الصفة على الصفة ، والموصوف واحد ، كما تقول لمن تهدده : ستعلم من يهان ومن يعاقب ، وإنما يعني المخاطب في الكلامين ، فإذا ثبت صرف الكلامين إليهم لم يخل ذلك من دلالة على ذكر عاقبته هو ، لأن أحد الفريقين إذا كان مبطلاً فالآخر هو المحق قطعًا ، فذكره لإحدى العاقبتين صريحًا يُفهم ذكر الأخرى تعريضًا ، والتعريض ـ كما علمت ـ في كثير من مواضعه أبلغ وأدق من التصريح وهذا منه ، والذي يدل على أن الكلامين لهما ، وأن عاقبة أمر شعيب لم تُذكر استغناءً عنها بذكر عاقبتهم ، كما بيناه في الآية التي في أول هذه السورة ، وهي قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِن تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ۝٣٨ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ (هود:٣٨، ٣٩) ، ألا تراه كيف اكتفى بذلك عن أن يقول : ومن هو على خلاف ذلك» [1].

ترك المعطوف اعتمادًا على فطنة المخاطب :

مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ (المائدة:٨٩) ، والتقدير : إذا حلفتم وحنثتم ، ولكن لما كان المخاطب مما لا يفوته أن الكفارة عقاب ، والعقاب لا يكون إلا عن مخالفة ، أدرك لأول وهلة أن الكفارة على الحنث لا على مجرد الحلف ، إذ لو كان الحلف موجبًا للكفارة لنهوا عنه أصلاً ، كيف والله لا يؤاخذ باللغو في الأيمان كما صرح به في قوله : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ ﴾ ، وهو أحق بالتكفير لو كان مجرد

---

(١) الإنصاف ٢/٢٩٠ .

الحلف يوجب الكفارة ، والرسول عليه السلام يقول : « من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت » .

وقريب منه في الاعتماد على فطنة المخاطب ما ورد على لسان المفسدين من قوم صالح عليه السلام ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ ﴾ (النمل:٤٩) ، فقد ذكروا في البيان صالحًا وأهله ، ثم اكتفوا في نفي الشهود بمهلك أهله ، وكأنهم يتركون لفطنة السامع أن يفهم بطريق الأَوْلى عدم شهودهم مهلكه ، ولذا قال النسفي في تفسير الآية : « لم نتعرض لأهله فكيف تعرضنا له؟ »[1] ويقول الألوسي : « وقيل : في الكلام حذف ، أي : ما شهدنا مهلك أهله ومهلكه ، واستظهره أبو حيان ثم قال : وحذف مثل هذا المعطوف جائز في الفصيح »[2] ، وإذا كان الألوسي قد ضعف رأي أبي حيان فإنني أرى أنه أولى بالقبول ، لما فيه من المبالغة في نفي التعرض لصالح بترك التعرض لأهله ، ادعاءً بأنه أدل على صدقهم وتأييد دعواهم .

---

(١) مدارك التنزيل ٣/٣٨٨ .

(٢) روح المعاني ١٩/٢١٣ .